

كفاءة الإستثمار في القطاع الخيري بالمملكة العربية السعودية: دراسة حالة منطقة مكة المكرمة
The Efficiency of Investment in the Charitable Sector in the Kingdom of
Saudi Arabia: The Case study of Makkah Elmukaramah District

إعداد :

- ١- أ. د. حسن محمد أحمد محمد مختار – كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة كسلا – السودان. hassanmohm@hotmail.com
- ٢- خالد سعيد علي آل ابو رامي الشهراني – الهيئة العامة للحج والعمرة – المملكة العربية السعودية. Alsaedkhalid1@gmail.com

المستخلص

يركز البحث على دراسة كفاءة الإستثمار في القطاع الخيري من وجهة نظر المستثمرين والمهتمين والعاملين بالقطاع الخيري بالمملكة العربية السعودية، تتمثل مشكلة البحث في سيادة الاعتقاد التقليدي السائد في أوساط المستثمرين التقليديين بعدم جدوى الاستثمار في القطاع الخيري، يهدف البحث لقياس كفاءة الاستثمار في القطاع الخيري. يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي اعتمادا على أسلوب دراسة الحالة، وقد تم اختيار منطقة مكة المكرمة كممثل لحالة البحث. اعتمد البحث على مجموعة من الفرضيات أهمها: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري. خرج البحث بمجموعة من النتائج أهمها: يعتقد المستثمرون والمهتمون والعاملون بالقطاع الخيري بكفاءة الاستثمار في القطاع الخيري، توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري. قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها: تشجيع أفراد المجتمع من أفراد ومؤسسات ورجال أعمال للاستثمار مع القطاع الخيري في منطقة مكة المكرمة بشكل خاص وعلى مستوى المملكة العربية السعودية بشكل عام، وذلك من خلال منح المزايا التشجيعية وزيادة الوعي بين المتعاملين مع القطاع الخيري بأهمية الاستثمار مع هذا القطاع وفق الأسس التجارية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخيري – الكفاءة – الإستثمار.

Abstract

The study dealt with the efficiency of investment in the charitable sector in the Kingdom of Saudi Arabia according to the viewpoint of the all interesting sectors. The study highlighting the problem of dominating beliefs held by traditional investors on infeasibility of investing with the charitable sector, thus, the main objective of this study is to assess the efficiency of investment in the charitable sector. The study is descriptive and analytical in nature, the case study method was adopted for the purpose of this study, Makkah Elmukaramah District is selected for representing the case of this study. The study based on a pivot hypothesis as that: there is a statistical relationship between investment in charitable sector and the efficiency of the charitable sector. The study comes out with many results, the most interesting is: there is a statistical relationship between investment in charitable sector and the efficiency of the charitable sector. The study address many of reasonable recommendations, the most important are: encourage private enterprises and individuals to invest with charitable sectors through provision of rewards, increase awareness within sector's dealers on the importance of investment with this sector on commercial bases.

١. تقديم

يسعى القطاع الخاص بشكل دائم في تحقيق أهدافه الخاصة وتنمية موارده من خلال تطوير قدراته المادية والذهنية اعتماداً على أكثر الأساليب والأدوات حداثةً وتطوراً وفي المقابل نجد أن القطاع الخيري يشهد نمطية في الأداء وذلك لاعتماده على الأساليب والأدوات التقليدية الأمر الذي يفرض على المراقب التفكير في تلاقح الأفكار بين هذين القطاعين لمصلحة الطرفين.

٢. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في سيادة الاعتقاد التقليدي السائد في أوساط المستثمرين التقليديين بعدم جدوى الاستثمار بالقطاع الخيري الأمر الذي يمنع من امتداد نشاطاتهم لتشمل الاستثمار في القطاع الخيري مما قاد القطاع الخيري للعديد من المشكلات مثل عدم استدامة المواعين التمويلية وبطء الإجراءات وبعدها عن المنهج الربحي، وعدم مواكبة القطاع الخيري للنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

٣.١. أهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى قياس كفاءة الاستثمار مع القطاع الخيري، إضافة للتعريف بجدوى الاستثمار مع القطاع الخيري بالمملكة العربية السعودية، ودراسة إمكانية تحسين ظروف أداء القطاع الخيري وكذلك محاولة التعرف على اتجاهات الاستثمار بهذا القطاع ودراسة جاذبية الاستثمار مع هذا القطاع. كما يهدف البحث لتحديد أثر المتغيرات الشخصية والديموغرافية للعاملين بالقطاع الخيري في اتجاهات الاستثمار بالقطاع.

٤. أهمية البحث

يشكل هذا البحث فوائد من الناحيتين العلمية والعملية، في الجانب العلمي يمكن أن يخرج البحث بإطارٍ فكري يساهم في رفد المكتبة العربية بالأدبيات الجديدة في مجال الاستثمار بالعمل الخيري. كذلك من المتوقع أن تقدم نتائج البحث مجموعة من الأفكار للمهتمين وأصحاب الشأن بالعمل الخيري والمستثمرين على حد سواء تساهم في نشر ثقافة الربحية الاستثمارية بالقطاع، ومعرفة مساهمات القطاع الخيري في الاقتصاد القومي وتلمس معوقاته واقتراح الحلول المناسبة. في الجانب العملي يعمل هذا البحث على تطوير القطاع الخيري من عدة اتجاهات، حيث يساهم بشكل مباشر في وضع المبررات لجذب المصادر الاستثمارية المختلفة بشكل علمي للاستثمار بالقطاع الخيري، الأمر الذي يقود لتحسين كفاءة هذا القطاع المهم والمؤثر في حياة المواطن السعودي.

٥. فرضيات البحث

يعتمد البحث على فرضيات رئيسة وعدد من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للمتغيرات الشخصية للمستجيبين. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لعامل العمر.

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لعامل الخبرة العملية.

٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للحالة الاجتماعية للمستجيب.

٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لمجال عمل المستجيب.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للمؤهلات العلمية للمستجيب.

٦. منهج البحث

١.٦. المنهج العام

لغايات تحقيق الأهداف المرجوة يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي باتباع أسلوب دراسة الحالة، وتم اختيار منطقة (مكة المكرمة) كممثل لحالة البحث.

٢.٦. مصادر جمع المعلومات

تتمثل مصادر المعلومات والبيانات في مصدرين أساسيين هما:

١. المصادر الأولية والتي تشمل العاملين بالقطاع الخيري والمهتمين بهذا القطاع والمستثمرين.
٢. المصادر الثانوية وتتمثل في الدراسات السابقة والمراجع والكتب والدوريات والسمنارات وأوراق العمل التي قدمت في مجال الاستثمار بالعمل الخيري.

٣.٦. أدوات جمع بيانات البحث

يعتمد البحث على أداة الاستبانة بشكل رئيس، وتم تصميمها وتحكيمها بطريقة علمية في ضوء فرضيات البحث لقياس جميع محاور ومجالات البحث، إضافة للمقابلات والملاحظات الشخصية والتي تم تنفيذها بواسطة الباحث، تكونت أداة الاستبانة في الدراسة الحالية من قسمين رئيسيين، حيث يتعلق القسم الأول من المعلومات الخاصة بعينة الدراسة، والتي تشمل: (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، الخبرة ومجال العمل) بينما تم تقسيم القسم الثاني إلى محورين، المحور الأول: مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري، حيث احتوى هذا المحور على عدد (٩) بنود تهدف لقياس ما تهدف إليه. المحور الثاني: مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة فعالية القطاع الخيري، حيث احتوى هذا المحور على (١٠) من البنود أو الفقرات. وبالتالي فإن أداة الدراسة من خلال محاورها تحتوي على (١٩) فقرة.

٤.٦. أدوات تحليل بيانات البحث

يستخدم البحث العديد من الأساليب الإحصائية لأغراض تفرغ وتحليل بيانات البحث منها:

١. ألفا كور نباخ Alpha – Cronbach وذلك لقياس ثبات الاستبانة ومعامل الارتباط.

٢. أدوات الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis) وذلك لحساب التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة البحث، واستخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لقياس مستوى توفر المتغيرات بهدف إعطاء تحليل تفسيري عن مدى إجابة المبحوثين والعوامل الأكثر تقديرا لديهم.

٣. تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لاختبار فرضيات البحث المتعلقة بالفروقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لاختبار تأثيرات المتغيرات على تصورات المبحوثين إزاء الاستثمار بالعمل الخيري بالمملكة العربية السعودية – منطقة مكة المكرمة.

٥.٦. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع البحث من المستثمرين والموظفين والعاملين والمهتمين بالعمل الخيري في القطاعات المختلفة والتمثلة في القطاع الخيري الخاص، والقطاع الخيري العام والأعمال الحرة بمنطقة مكة المكرمة. بما أن حجم مجتمع الدراسة الحالية يمتد على مدى كبير جدا وتمثل أكثر من ١٤٠ جمعية، مما يصعب على الباحث تغطية هذا الحجم على وجه الدقة، فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة القصدية الذي تتمثل في المستثمرين ورجال المال والأعمال والعاملين في القطاع الخيري وكذلك المهتمين بالعمل الخيري في منطقة مكة المكرمة ، حيث قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على عدد (٢٤١) فرد من أفراد العينة المستهدفين بالبحث بمنطقة مكة المكرمة، وهو الحجم الذي يمثل ويغطي مجتمع البحث.

٧. الدراسات السابقة:

١. دراسة رحيم حسين (يونيو ٢٠٢١م)، بعنوان: نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر: الآليات والأدوات (صياغة منهجية ونمذجة البيانات وفق المنهج الوصفي والتحليلي والإستنباطي مع إستخدام المنهج الرياضي)، مجلة الإقتصاد الإسلامي، الجزائر. تتمثل مشكلة البحث في السؤال عن كيفية يمكن إرساء شبكات مهيكلة للوقف المتناهي الصغر بما يحقق فعالية أكبر لقطاع الأوقاف ويؤسس لإقتصاد تضامني مستديم؟. يهدف البحث لتطوير نظام شبكي للأوقاف الصغرى بما يتضمن ذلك من إمتدادات لدور المتوقع من هذا النظام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمساهمة في ترقية التمويل الإستثماري التضامني على وجه العموم. وخرج البحث بالنتائج التالية: يتوجس الكثير من اعتبار الوقف آلية تمويلية ضمن آليات التمويل التضامني منعا لخروج الوقف من وظيفته

الأساسية وتحويل المؤسسة الوقفية إلى مؤسسة تجارية تهدف لتعظيم عوائدها المالية على حساب العوائد الإجتماعية. يشكل الوقف أبرز مكونات المالية التضامنية الإسلامية، والتي تشكل بدوره أبرز سمات النظام المالي الإسلامي.

٢. ورقة صالح بن عبدالله اليوسف (ديسمبر ٢٠١٨)، بعنوان: الشراكات الاستراتيجية ودورها في تحقيق أهداف وخطط جمعيات ومؤسسات رعاية الأيتام ومعالجة فجوتها، دراسة وصفية تحليلية مقدمة للمؤتمر العالمي الثاني لرعاية الأيتام، مملكة البحرين. تهدف الورقة للتعرف على واقع الشراكة الاستراتيجية في الجمعيات والمؤسسات الخيرية المتخصصة في مجال رعاية الأيتام ومدى فاعليتها ودورها في تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية لتلك الجمعيات والمؤسسات. تتمثل المشكلة التي طرحتها الورقة في عدم إنتباه الجمعيات الخيرية خاصة المعنية برعاية الأيتام للدور الكبير الذي من الممكن أن تقوم به الشراكات المهنية في تطوير خدماتها وتخفيف العبء عنها، وتحسين خدماتها وتعزيز دورها الاجتماعي، وتحقيق الإستدامة المالية. خرجت الورقة بمجموعة نتائج أهمها: أهم أسباب ضعف الشراكات في جمعيات رعاية الأيتام هو عدم وجود إدارة مختصة وعدم وجود موظفين مؤهلين في تلك الجمعيات لبناء شراكات إستراتيجية، يرى مسؤولي جمعيات رعاية الأيتام أن القطاع البنكي في مقدمة القطاعات التي يجب أن تكون أكثر دعماً للمسئولية الاجتماعية ثم المؤسسات المانحة، ثم القطاع الصناعي فيما جاء القطاع العقاري وقطاع الإتصالات في آخر إهتمامات الجمعيات في دعم المسئولية الاجتماعية، أغلب الجمعيات لا تهتم بوضع تقييم مزايا ومخاطر الشراكات، أغلب الجمعيات لا تشجع على تعزيز التواصل مع الشركاء ولا تسعى للمحافظة على رضاهم.

٣. ورقة حلیمه سعيد (٢٠١٧م)، بعنوان: تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة وصفية وفق المنهج التاريخي مقدمة في المؤتمر الدولي حول الادارة العامة تحت الضغط، رام الله - بيرزيت، ٣ - ٥ يوليو ٢٠١٧م. تهدف الورقة للتعريف بمفهوم الشراكة بإبعادها المختلفة، مع شرح لأهم عناصرها، ومتطلبات تطبيقها ومميزاتها وأسس النجاح اللازم توفرها لتحقيق الأهداف المنشودة لكافة الأطراف المعنية. خرجت الورقة بمجموعة من النتائج: يخدم مبدأ الشراكة كل الأطراف في تحقيق أهدافها المنشودة، كما إن إبرام الشراكات مع كافة الجهات ذات الاهتمامات المشتركة سيشكل نقلة نوعية في عمل تلك المؤسسات وفي زيادة إنتاجها وفي فعالية وكفاءة أداءها الأمر الذي سينعكس بالضرورة على تأهيل الكوادر البشرية العاملة في تلك المؤسسات.

٤. دليل الشراكة بين الجهات الخيرية والشركات (١٤٣٥هـ): بعنوان: مساهمة مجتمعية نحو مزيد من التكامل، دراسة كمية تحليلية تم تطبيقها على مناطق الرياض ومكة المكرمة

والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية مقدمة بواسطة منظمة مراس، برعاية وقف سعد وعبد العزيز. تسعى الدراسة للإجابة على عدد من المحاور التي تصب في تحديد واقع الشراكة الحالي بين الشركات والمؤسسات الحالية وسبل تعزيزها: التعرف على رؤية الجمعيات والشركات لمفهوم المسؤولية المجتمعية، مدى محاولة التنسيق والشراكة بين القطاعين، تقييم كل من القطاعين لفكرة الشراكة، التعرف على أبرز معوقات الشراكة بين القطاعين، طبيعة الشراكات الحالية بينهم وخصائصها، سبل تعزيز الشراكة المقترحة من القطاعين. أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة أن التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية تواجهه مجموعة من الصعوبات مثل: ضعف استخدامهم للتقنية - تركيزهم على الدعم المالي المباشر - عدم التفرد من قبل منسوبي الجمعيات - عدم القدرة على التواصل مع الجمعيات - عدم كفاءة القيادات في الجمعيات - تكرار البرامج والمشروعات - عدم وجود خطط عمل واضحة ودقيقة - قلة الاحترافية في عمل الجمعيات.

٥. ورقة محمد بن يحيى آل مفرح (مارس ٢٠١٠م)، بعنوان: القطاع الخاص والمسؤولية المجتمعية، دراسة وصفية تحليلية قدمت للمؤتمر الخليجي الرابع تحت شعار (نحو عمل خيري للجميع)، البحرين، طرحت الورقة العديد من التحديات التساؤلات أهمها: لماذا لا يلمس - المجتمع - أثراً واضحاً للجهود الكبيرة التي تبذلها الشركات والجهات الطوعية.
٦. ورقة برناردين أكيوتوبي وآخرين (٢٠٠٧م)، بعنوان: الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، دراسة وصفية تحليلية، تشدد الدراسة على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص توفر طريقاً محدوداً لزيادة الاستثمار في مجال البنية التحتية، شريطة صياغتها بالشكل الملائم. وعلى الرغم من أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتيح وسيلة ذات شعبية متزايدة لتوفير خدمات البنية التحتية، فإنها ليست بالحل السحري الذي يصلح في جميع الحالات. فمن الضروري التأكد من تنفيذ الشراكات بين القطاعين للأسباب الصحيحة (زيادة الكفاءة) وليس لتلبية رغبة في تحويل بنود النفقات خارج الموازنة والديون خارج الميزانية العمومية.

٨. الإطار النظري

٨.١. المفهوم العام لمشروعات الاستثمار

يُعرّف الاستثمار لغةً مصدر مشتق من ثَمَرَ، يَثْمُرُ؛ فهو ثامر .نقول: ثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ومال ثامرٌ: مبارك فيه .وشجر ثامر: إذا أدرك ثمره^١ . وثمره الشيء ما تولد منه ومن ذلك قولهم ثمره الرجل، أي: ظهر ثمره ونضج وكمل. وفي المعجم الوسيط بمعنى استثمر المال

ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٣٥٩/٩).

ونماؤه وكثرة^٢. اما اصطلاحاً فمعناه التصرف في المال بغرض الربح. ومن الناحية الاقتصادية يُعرفه محمد الصاوي على انه تنمية المال شرط مراعاة الاحكام الشرعية عند استثماره^٣. ويُعرفه احمد شوقي دنيا أنه جهدٌ واسع ورشيد يُبذل الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها^٤. وقد عرفه المعجم الاقتصادي على أنه الانفاق على الاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي^٥. اما الاستثمار فيقصد به اكتساب الموجودات المادية والمالية على أن توظيف الأموال يعدّ مساهمة في الإنتاج أي إضافة منفعة او خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات ومن هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الاموال في الأوراق والأدوات المالية. وكتعريف شامل للاستثمار يعرف بأنه: التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل^٦.

هنالك من عرف المشروع الاستثماري على انه عباره عن تخصيص موارد ماليه وبشريه لإنشاء طاقة انتاجيه جديده او استكمال طاقة انتاجيه قائمه او اعاده تأهيل طاقة انتاجيه قائمه لتحقيق منافع مستقبلية^٧.

٢.٨. أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة كثيرة ومتعددة منها الاوراق المالية، العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن الثمينة، صناديق الاستثمار^٨.

أولاً: الأوراق المالية: تعدّ الأوراق المالية من أبرز ادوات الاستثمار في العصر الحالي وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية وهي أدوات

^٢ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (الإصدار الرابع)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، (٢٠٠٤). ص ١٠٠.

^٣ محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، المنصورة، دار الوفاء (١٩٩٥)، ص ٦٨٤.

^٤ أحمد شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٤)، ص ٨٦-٨٧.

^٥ جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (٢٠١٠). ص ٢٤.

^٦ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، (١٩٩٧). ص ٢٢.

^٧ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوي العلمية، عمان (الأردن)، (٢٠١٥)، ص ٢٢.

^٨ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، (١٩٩٧)، ص ١١٠.

السوق المالي: يتمثل السوق المالي على انه سوق تداول الأوراق المالية بيعا وشراء إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل، وفق مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الأسهم والذي يعرف على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حقا لصاحبة في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعا وشراء في الأسواق المالية الثانوية،^٩ والسندات والتي تمثل حق الدائنين وله قابلية التداول في السوق المالي ومنها: السندات المباشرة، والسندات ذات سعر الفائدة العائم، والسندات القابلة للتحويل إلى سهم، والسندات المضمونة وغير المضمونة^{١٠}.

ثانيا: أدوات الاستثمار في السوق النقدي وهي تشتمل على:

(١) الاستثمار في السوق النقدي: وهو سوق للتعامل بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم مثل الودائع لأجل، وأذونات الخزينة، وشهادات الإيداع، والقبولات المصرفية أي توفير التمويل القصير الأجل وهي تتمتع بمخاطرة ضعيفة.

(٢) الاستثمار في سوق العقار: ويتم الاستثمار فيها إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري وهي توفر درجة عالية من الأمان وتكون تكلفة تمويل هذه الاستثمارات مرتفعة.

(٣) الاستثمار في السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواقا متخصصة عبارة عن بورصات مثل بورصة القطن في مصر، والذهب في لندن، والبن في البرازيل، ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصه تعرف بالعقود المستقبلية^{١١}. ويمكن إيجاز الخواص التي يتمتع بها الاستثمار في أسواق السلع بان لها درجة مخاطرة عالية نسبيا ناتجة عن ظروف التخزين، وبالتالي نمو روح المضاربة كما أن الإطار الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبيا، ويحدد في العادة بسنتين كحد أقصى^{١٢}.

(٤) الاستثمار في المشروعات الاقتصادية: ولها عدة أوجه صناعي وتجاري وزراعي وخدمات، والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية؛ لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني

^٩ طاهر فاضل البياني، احمد زكريا صيام، ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٩٩)، ص ٢٠٨.

^{١٠} طاهر فاضل البياني، احمد زكريا صيام، ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٩٩)، ص ٢٠٨.

^{١١} طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، (١٩٩٧).

^{١٢} محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية (المجلد السابع)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (٢٠١٥)، ص ٧٥.

والآلات والمعدات ووسائل النقل كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتتعكس في شكل زيادة في الناتج القومي.

ثالثاً: العملات الأجنبية والمعادن الثمينة وتشتمل على العملات الأجنبية والمعادن الثمينة من الذهب والفضة.

رابعاً: الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار وتشتمل على الأدوات المشتقة وهي عقود تشترى من عقود الأوراق المالية والعملات الأجنبية. وصناديق الاستثمار وهي تنشأ بقصد تجميع المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائداً معيناً وفق مستوى معين من المخاطرة، وهذا بالاستفادة من مزايا التنوع كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية والعقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية^{١٣}.

٣.٨. كفاءة الاستثمار

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحددة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة والمتكررة ويعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي (فليريدو باريتو) الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو". وحسب (باريتو) فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة. ويرى (محمد سعيد أحمد) أن الكفاءة تعني القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة^{١٤}.

ويرى (محمد البناء) أن مبدأ الكفاءة يعدّ المميز لكل نشاط يحاول بالوسائل المتاحة زيادة فرصة بلوغ أهداف معينة^{١٥}، أي القدرة على استغلال الوسائل المستخدمة؛ لتحقيق النتائج المرجوة حيث نقول إن المؤسسة كفاء إذا كانت تستعمل مواردها بشكل أمثل وبالتالي يمكن القول إن المنشأة تكون كفاء إذا ما حققت الأهداف المحددة سواء باستغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدره. فمفهوم الكفاءة لا يتعلق فقط بالحكم على النتيجة كما هو الحال بالنسبة للفعالية، ولكن بكيفية الحصول على النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وأهداف التحقيق وبالتالي تضم الكفاءة جانبين جانب الفعالية

^{١٣} محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية (م٧)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (٢٠١٥)، ص ٨٢.

^{١٤} محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، مجلة التجاريين، نقابة التجاريين (العدد الخامس)، (١٩٧٩)، ص ٢٠.

^{١٥} محمد البناء، الاقتصاد التحليلي (مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠٨)، ص ١٦٩.

وجانب استغلال الوسائل المتاحة، وبالتالي يمكن تعريف الكفاءة على أنها الطريقة المثلى في استعمال الموارد. تسهم الكفاءة في توفير المعارف المتنوعة من أجل تحقيق الأهداف المحددة.^{١٦} وتتشكل أنواع الكفاءة من:

١. الكفاءة الفردية: وتعني قدرات وسلوك ومهارات الأفراد وتعرف بالكفاءة المهنية.
 ٢. الكفاءة الجماعية: وهي ما ينتج عن تعاون بين الكفاءات الفردية ويحدد وجود هذا النوع الاتصال الفعال ويسهم في تطويرها وتقليل الصراع.
 ٣. الكفاءة الاستراتيجية: وهي التي تنتج عن طريق تحديد المهارات الخاصة بالعاملين من أجل مقارنتها مع المتطلبات التي تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المنشأة.
- إن الكفاءة والفعالية امران مترادفان يدوران حول فكرة الأفضلية والوصول إليهما وتحققان للمنظمة ميزه تنافسية من خلال إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، فتحددان القدرات المعرفية والعملية والتنظيمية المتممة بصعوبة تقليدها من المنافسين أو تعويضها بنمط تكنولوجي جديد أو تعويضها بابتكار طرق حديثه مشابهة، فلا يمكن الحديث عن منظمه متطورة دون أن نحدد درجة كفاءتها وفعاليتها والأسس التي بنيت عليها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المخطط لها، فغن نجاح المنظمات يحدد بناء على قدرتها على المنافسة وضمان وجودها واستمرارها وهذا لا يتحقق إلا من خلال امتلاكها للكفاءة والفعالية وتمسكها بأخلاقيات المهنة حيث يعتبر كل ذلك دعائم للمنظمة يغذي وضعها التنافسي باعتبار أن ذلك يحقق لها مزايا تنافسية صلبة يصعب محاكاتها من قبل المنظمات التي لا تملك هذه المزية^{١٧}.

٤.٨. الاستثمار بالقطاع الخيري

تتمثل صور العمل الخيري في:

١. العمل الخيري الفردي: وهو الذي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة صادقه منه؛ استنادا إلى ما يؤمن به من مبادئ وقيم.
٢. العمل الخيري المؤسسي: وهو شكل من أشكال التعاون بين الناس بشكل جماعي منسق قائم على أسس ومبادئ.

^{١٦} مجد فرارجه، الفرق بين الكفاءة والفعالية، (٢٠١٧) مال واعمال [/https://mawdoor.com](https://mawdoor.com) ، ٥ / ٣ / ٢٠١٩.

^{١٧} خديجة احمد محمد بامخرمة، أهمية الكفاءة والفعالية في المؤسسات، <https://almanalmagazine.com>، (٢٠١٦).

٣. العمل الخيري الإلزامي: وهو ما يسمى بالإنفاق الواجب كالزكاة.

٤. العمل الخيري التطوعي: وهو من الأعمال التي يقدمها الإنسان لمجتمعه ودينه ابتغاء

رضوان الله مثل الوقف.

يعدّ العمل الخيري أحد الروافد الأساسية للنهوض بالمجتمع المسلم وتحقيق التنمية من خلال مشاركة الأفراد في الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الناس ومد جسور التواصل بين المجتمعات الأخرى كما أنه يشكل أحد مقومات مساندة الجهد الحكومي في مختلف المجالات. ولقد حرصت الدول المتقدمة على ترسيخ مفهوم العمل التطوعي في مجتمعاتها.^{١٨}

تتمثل مجالات العمل الخيري باعتباره ممارسة إنسانية محضة في العديد من المحاور التي تستهدف الإنسان وتنميته ومنها:

١. مكافحة الفقر والآفات الاجتماعية.

٢. نشر مكارم الاخلاق والتكافل بين أفراد المجتمع.

٣. تفجير الطاقات الإبداعية للأفراد ورعايتها.

٤. ربط جسور التعاون والتواصل الخيري بين المجتمع والإدارة والمتدخلين في النشاط.

ويمكن تحديد أهمية العمل الاستثماري الخيري فيما يلي:

١. يعد العمل الخيري مهما لرجال الأعمال والمستثمرين؛ إذ لا بد من مشاركتهم في العديد من

الأعمال الخيرية؛ لتحقيق لهم التواصل والاتصال بكافة طبقات المجتمع.

٢. يسهم العمل الخيري في ترويج المشاريع الاستثمارية المرتبطة به.

٣. العمل الخيري يرتبط كثيرا بنجاح الأعمال الاستثمارية وانتشارها حيث إن الخير لا يأتي إلا

بالخير على صاحبه.

٤. تسهم المشاريع الاستثمارية الخيرية في مساعدة الشباب العاطل وتوفير فرص عمل لهم

والاستفادة من قدراتهم وصلها.

٥. الحصول على التشجيع من الدولة وتقديم التسهيلات لهم لتأسيس العديد من المشاريع

الاستثمارية.

هنالك العديد من القواعد والضوابط التي يجب أن تحكم نجاح عمليات الاستثمار الخيري وكذلك

لضمان أكبر عائد مادي يعزز قدرة المنشأة الخيرية ومن هذه القواعد:

^{١٨} إسماعيل محمد شندي، محمد عبد الفتاح شاهين، العمل التطوعي من منظور إسلامي، مؤتمر العمل التطوعي في فلسطين: واقع

وظمومات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، (٢٠١٣).

١. أن تكون المشاريع المشاركة فيها مشروعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة وأنظمة البلد.
٢. إعداد الدراسات السوقية والاقتصادية ودراسات الجدوى بدقه عالية.
٣. الاستعانة بالمختصين في أعمال التجارة والاقتصاد والاستثمار.
٤. البعد عن المجالات عالية المخاطر والتي تهدد رأس المال بالضياع.
٥. التنظيم الدقيق الذي يعني التناسق بين الأدوار التي تقوم بها الإدارة وكافة الأطراف المشاركة في عملية الاستثمار.

٦. الشعور بالمسؤولية والإصرار على تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل القريب.

قياس الأداء الاستثماري، وهو إخضاع الأداء والنتائج للقياس وفق معايير ومواصفات مهنية معتمدة سلفاً، فعندما تكون النتائج إيجابية فإن ذلك يدل على أن العمل يسير في الطريق الصحيح، أما إذا كان غير ذلك فيجب مراجعة الأداء وتقييمه واتخاذ القرار المناسب حيال ذلك؛ حتى لا تتحمل المؤسسة الخيرية المزيد من الخسائر. وعموماً فإن دخول القطاع الخيري مجال الاستثمار يعد سلاحاً ذا حدين، فقد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم تكن دراسة هذه المشاركة بشكل صحيح، وفي النهاية فإن مهمة القطاع الخيري إنسانية في المقام الأول ذات أهداف محددة^{١٩}.

٥.٨. النشاط الخيري بالمملكة العربية السعودية

شهد العمل الخيري في المملكة العربية السعودية دعماً كبيراً، فقد فُتح الباب للمؤسسات والجمعيات الخيرية لتلمس احتياجات الناس وتقديم الدعم الإغاثي لهم. هذا وتقول مصادر صحفية أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية ما يقارب ٣٧٠٠ مؤسسة بمتوسط جمعية خيرية واحدة لكل ٤٥ ألف شخص، وتحظى هذه المؤسسات بالإضافة إلى الدعم الرسمي لدعم شعبي من خلال التبرعات التي يقدمونها لدعم مشاريع هذه المؤسسات الخيرية وكذلك الأوقاف الخيرية التي تعدّ مصدر يدرّ دخلاً ثابتاً.

هذا وقد دخلت مؤخراً بعض الجمعيات الخيرية مجال الاستثمار مثل مؤسسة (الحرمين الخيرية) التي قامت بإنشاء قسم خاص للاستثمار يعمل على الإسهام في تنمية موارد المؤسسة وقد كان للحكومة ممثلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حراك إيجابي حيث تم تنظيم منتدى بالرياض (نحو رؤية ٢٠٣٠)، تحت شعار القطاع غير الربحي الأدوار والممكنات نظمته (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) من خلال مركز التميز بشراكة مع مؤسسة مسك الخيرية والذي يهدف إلى بناء

^{١٩} احمد فتحي النجار، الاستثمار الآمن في المؤسسات الخيرية، <https://www.alukah.net/culture/0/90306>، ٧/٤/٢٠١٩.

الممارسة الإدارية لعملية التطوع ومعاييرها وتطويرها وفق أفضل الممارسات عبر معايير محددة وتفعيل الخبرات في تطوير القطاع الخيري بما يحقق التكامل بين مؤسسات الدولة^{٢٠}.
ومن أبرز المؤسسات والجمعيات الخيرية العاملة بالمملكة العربية السعودية نذكر ما يلي:

١. مؤسسة الملك خالد بن عبد العزيز الخيرية
٢. مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخيرية
٣. مؤسسة الملك سلمان للإسكان الخيري بالرياض
٤. مشروع بن باز الخيري لإعانة الشباب على الزواج
٥. مؤسسة الحرمين الخيرية
٦. الوقف الإسلامي
٧. المنتدى الإسلامي
٨. جمعية الأيتام بالرياض
٩. جمعيات البر والجمعيات الخيرية بالمملكة
١٠. مكاتب الضمان الاجتماعي.

٦.٨. مجالات الاستثمار في القطاع الخيري بالمملكة العربية السعودية

تتميز البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بتطورها المستمر وهذا يعتبر عامل جذب وتحلل المرتبة ٢٣ ضمن الاقتصاديات الـ ٢٥ الأكبر في العالم، وتحلل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وتحلل المركز ١١ ضمن ١٨١ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفق تقرير ممارسة أداء الأعمال. وتعدّ المملكة العربية السعودية أكبر سوق اقتصادي حر في الشرق الأوسط إذ تحوز على ٢٥% من إجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى كونها تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم ٢٥%، وتوفّر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى دول العالم كما أنّ الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية يجعلها منفذا سهلا لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويتمتع سوقها بقوة شرائية عالية كما أن سوقها المحلي يشهد توسعا مستمرا، وتعدّ المملكة العربية السعودية من أسرع الدول في النمو الاقتصادي حيث من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي إلى \$٣٣٥٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠ بعد أن كان \$٢٠٧٠٠ في عام ٢٠٠٧، ويعدّ

^{٢٠} محمد الضبيعي، القطاع غير الربحي ثالث اضلاع التنمية المستدامة بالسعودية، صحيفة اقتصاد اليوم (٢٠١٦)،

الريال السعودي من العملات المستقرة على مستوى العالم، حيث لم يكن هنالك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاث عقود الماضية ولا توجد قيود مفروضة على صرفه.^{٢١}

٩. الإطار التحليلي

لتقدير مستوى استجابة أفراد العينة حول فقرات محاور الاستبانة، تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي ذي التدرج (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً)، حيث نالت خيارات الاستجابة الدرجات، ٥، ٤، ٣، ٢، ١ على التوالي. وبالتالي فإن معيار الحكم على قيم المتوسطات الحسابية، موضح بالجدول (١).

جدول (١) معيار الحكم على المتوسطات الحسابية

تقدير مستوى الاستجابة	تدرج المقياس
غير موافق إطلاقاً	من ١- لأقل من ١.٨٠
غير موافق	من ١.٨٠- لأقل من ٢.٦٠
محايد	من ٢.٦٠- لأقل من ٣.٤٠
موافق	من ٣.٤٠- لأقل من ٤.٢٠
موافق بشدة	من ٤.٢٠- إلى ٥

المصدر: إعداد الباحث

١.٩. الصدق والثبات لأداة البحث

أولاً: صدق المحكمين (صدق المحتوى)

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المختصين في مناهج البحث العلمي والذين لديهم الدراية الكافية بتقييم مدى ملاءمة الاستبانة لدراسة الموضوع المحدد في الدراسة وأبدى المحكمون آراءهم حول فقرات الاستبانة، حيث تم الأخذ بتلك الآراء في الحسابات وتم التعديل وفق ذلك.

ثانياً: الصدق البنائي

صدق فقرات الاستبانة: ويهدف إلى قياس درجة ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. وللتحقق من مؤشرات الصدق لأداة الدراسة الحالية قام الباحث بتطبيق

^{٢١} (٢٠١٨) <https://2u.pw/LgIWx> ،١٠/٧/٢٠١٩، لموسوعة الحرة، السعودية، (٢٠١٨)

الاستبانة على عينة استطلاعية تم اختيارها من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (٣٢) وذلك من خلال حساب قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ولقد جاءت النتائج، كما هو مبين بالجدول رقم (٢). ويتضح من النتائج بالجدول رقم (٢) أن درجة كل فقرة من فقرات محاور أداة الدراسة (الاستبانة) ترتبط على نحو دال إحصائياً مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى الدلالة (٠.٠١). وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات الاستبانة تحقق أهداف القياس المرجوة من كل محور من المحاور. وبالتالي فإن أداة الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاعتمادية والمصادقية.

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة مع الدرجة الكلية لمحور كفاءة الإستثمار

مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري	
معامل الارتباط	رقم الفقرة
**٠.٦٧٨	١
**٠.٧٣١	٢
**٠.٧٣٠	٣
**٠.٧٦٩	٤
**٠.٧٤٧	٥
**٠.٨٨٦	٦
**٠.٦٨١	٧
**٠.٨٥٣	٨
**٠.٨٣٦	٩

المصدر: بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

** تشير إلى أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (٠.٠١).

ثالثاً: ثبات أداة البحث

تم قياس درجة الثبات لأداة الدراسة (الاتساق الداخلي) لفقرات الاستبانة وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تم قياس الثبات الكلي لأداة الدراسة ومحاورها، كما هو مبين بالجدول رقم (٣) حيث إن قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات الكلي بلغت (٠.٩٠٥). وبالتالي نستنتج من ذلك أن أداة الدراسة تحقق درجة عالية من الثبات، مما يطمئن الباحث إلى سلامة إجراءات بناء فقرات أداة الدراسة وملاءمتها لجمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (٣) معاملات الثبات الكلي وثبات المحاور لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري	٩	٠.٩٠٥

المصدر: بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

٢.٩. تفرغ وتحليل بيانات البحث

جدول (٤) مدى مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري

رقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المساهمة	الترتيب
١	٤.٤٠	٠.٧٥	كبيرة جدا	٢
٢	٤.٣٦	٠.٧٦	كبيرة جدا	٣
٣	٤.٤٥	٠.٧٢	كبيرة جدا	١
٤	٤.٣٤	٠.٧٤	كبيرة جدا	٥
٥	٤.٢٧	٠.٨١	كبيرة جدا	٧
٦	٤.٣٤	٠.٧٣	كبيرة جدا	٤
٧	٤.٠٧	٠.٩٤	كبيرة	٩
٨	٤.٢٥	٠.٩٣	كبيرة جدا	٨

٩	الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة الخيرية	٤.٣٢	٠.٨٠	كبيرة جدا	٦
	المتوسط الحسابي المرجح	٤.٣١	٠.٦٤	كبيرة جدا	

المصدر: بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

بينت النتائج بالجدول رقم (٤) استجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة بمنطقة مكة المكرمة حول مدى مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري، أظهرت النتائج بالجدول أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام بلغت (٤.٣١) وانحراف معياري قدره (٠.٦٤). وبالتالي نستنتج من ذلك أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة أن الاستثمار مع القطاع الخيري يساهم بدرجة كبيرة جدا في زيادة كفاءة القطاع الخيري. كما أظهرت النتائج أنّ من أهم ما يشير لهذه المساهمة الكبيرة للاستثمار مع القطاع الخيري تتمثل في العديد من الجوانب منها: تطوير قدرات فريق العمل بالمنظمة، توفير الاحتياجات المالية بالقدر الكافي، تحسين أداء القيادات الإدارية بالمنظمة، تحسين الأداء اليومي، إضافة إلى ذلك مساهمة الاستثمار في القطاع الخيري في جودة خطط العمل العام بالمنظمة الخيرية.

١٠. اختبار الفرضيات:

خصص هذا الجزء من تحليل بيانات الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة التالية:

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري.

٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للمتغيرات الشخصية للمستجيبين.

ولاختبار الفرضية الأولى تم توظيف اختبار مربع كاي (χ^2)، أما الفرضية الثانية فتم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه لاختبارها.

١.١٠. اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري.

يتضح من النتائج بالجدول رقم (٥) أن جميع قيم اختبار مربع كاي (χ^2) المتعلقة بمساهمة الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري قد جاءت على نحو دال إحصائياً عند مستوى المعنوية (٠.٠٠١). وبالتالي نستنتج من ذلك أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع. عليه يمكن القول أن هناك جدوى اقتصادية للاستثمار مع القطاع الخيري بمنطقة مكة المكرمة، وذلك من خلال المشاريع الحيوية في القطاع، كما أن الاستثمار معه يساهم بفعالية في دفع عجلة الإنتاج وجودة الخدمات التي يعمل فيها القطاع الخيري في معظم تلك المشاريع. وبالتالي فإن النتائج أعلاه تدعم قبول الفرض الأول من الدراسة والذي يتمحور حول مساهمة الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري.

جدول (٥) نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة

كفاءة الاستثمار

رقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة χ^2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
١	٤.٤٠	٠.٧٥	٢٧٩.٦ ٤	٤	٠.٠٠٠**
٢	٤.٣٦	٠.٧٦	٢٦١.٠ ٥		٠.٠٠٠**
٣	٤.٤٥	٠.٧٢	٣٠٥.٩ ١		٠.٠٠٠**
٤	٤.٣٤	٠.٧٤	٢٥٨.٩ ٠		٠.٠٠٠**
٥	٤.٢٧	٠.٨١	٢٢٤.٧ ١		٠.٠٠٠**
٦	٤.٣٤	٠.٧٣	١٥٣.٩ ٧		٠.٠٠٠**
٧	٤.٠٧	٠.٩٤	١٤٦.٦ ١		٠.٠٠٠**
٨	٤.٢٥	٠.٩٣	٢٢٤.٠ ٤		٠.٠٠٠**

٠.٠٠٠**	٢٣٨.٥ ٦	٠.٨٠	٤.٣٢	الاستخدام الأمثل لموارد المنظمة الخيرية	٩
---------	------------	------	------	--	---

** تشير إلى قيمة اختبار مربع كاي (χ^2) دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠١)

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

٢.١٠. اختبار الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للمتغيرات الشخصية للمستجيبين.

وتهدف هذه الفرضية لاختبار ما إذا كانت الاختلافات بين استجابات عينة البحث حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والتي تشمل: (العمر، المؤهل التعليمي، الخبرة، الحالة الاجتماعية، مجال العمل، والمؤهل التعليمي). لاختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) (أنوفا)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لعامل العمر. بينت النتائج بالجدول رقم (٦) أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف الفئة العمرية. ويدعم ذلك قيم الدلالة الإحصائية لقيم F المحسوبة حيث جاءت جميع القيم أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥). وهذا يدل على وجود توافق بين أفراد العينة المشاركين في الدراسة باختلاف فئاتهم العمرية حول أهمية الاستثمار مع القطاع الخيري.

جدول (٦) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الإستجابات باختلاف الفئة العمرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إسهام الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري	بين المجموعات	٠.٦٢٩	٤	٠.١٥٧	٠.٣٨٤	٠.٨٢
	داخل المجموعات	٩٦.٤٧ ٣	٢٣٦	٠.٤٠٩		

			٢٤٠	٩٧.١٠	الإجمالي	
				١		

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لعامل الخبرة. أظهرت النتائج بالجدول رقم (٧) أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف الخبرة العملية لهم. ويدعم ذلك قيم الدلالة الإحصائية لقيم F المحسوبة حيث جاءت جميع القيم أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥). وهذا يدل على وجود توافق أفراد العينة باختلاف الخبرة العملية لهم حول أهمية الاستثمار مع زيادة كفاءة القطاع الخيري في المجتمع من خلال دوره الاقتصادي والاجتماعي في المساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع.

جدول (٧) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الإستجابات باختلاف الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إسهام الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري	بين المجموعات	٠.٩٩٠	٤	٠.٢٤٨	٠.٦٠٨	٠.٦٦
	داخل المجموعات	٩٦.١١١	٢٣٦	٠.٤٠٧		
	الإجمالي	٩٧.١٠١	٢٤٠			

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

يتضح من النتائج بالجدول رقم (٨) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى

لاختلاف الحالة الاجتماعية لهم. ويدعم ذلك قيم الدلالة الإحصائية لقيم F المحسوبة حيث جاءت جميع القيم أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥). وبالتالي فإن هذه النتيجة تعزز مدى أهمية الاستثمار في زيادة كفاءة وفعالية القطاع الخيري.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الإستجابات باختلاف الحالة الاجتماعية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إسهام الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري	بين المجموعات	١.٤٧٥	٣	٠.٤٩٢	١.٢١٩	٠.٣٠
	داخل المجموعات	٩٥.٦٢	٢٣٧	٠.٤٠٣		
	الإجمالي	٩٧.١٠	٢٤٠			
		١				

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إستجابات مفردات عينة البحث تعزى لمتغير مجال عمل المستجيب. بينت النتائج بالجدول رقم (٩) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف مجال عمل المستجيب، ويعزز ذلك قيم الدلالة الإحصائية لقيم F المحسوبة حيث جاءت جميع القيم أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥). وبالتالي فإن هذه النتيجة تدعم مدى أهمية الاستثمار مع القطاع الخيري في منطقة مكة المكرمة في زيادة كفاءة القطاع الخيري.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الإستجابات باختلاف مجال عمل المستجيب

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إسهام الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري	بين المجموعات	٢.٤٠٩	٤	٠.٦٠٢	١.٥٠١	٠.٢٠
	داخل المجموعات	٩٤.٦٩٣	٢٣٦	٠.٤٠١		
	الإجمالي	٩٧.١٠١	٢٤٠			

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى لاختلاف المؤهل التعليمي. كشفت النتائج بالجدول رقم (١٠) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف المؤهل التعليمي، ويشير إلى ذلك قيم الدلالة الإحصائية لقيم F المحسوبة حيث جاءت جميع القيم أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥). وبالتالي فإن هذه النتيجة تدعم مدى أهمية الاستثمار مع القطاع الخيري في منطقة مكة المكرمة في زيادة كفاءة القطاع الخيري.

جدول (١٠) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الإستجابات باختلاف المؤهل التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
إسهام الاستثمار في زيادة كفاءة القطاع الخيري	بين المجموعات	١.٣٠٦	٤	٠.٣٢٧	٠.٨٠٥	٠.٥٢
	داخل المجموعات	٩٥.٧٩٥	٢٣٦	٠.٤٠٦		
	الإجمالي	٩٧.١٠١	٢٤٠			

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني ٢٠٢١

١١. مناقشة النتائج:

بناءً على تحليل بيانات البحث والتي هدفت للإجابة عن الأسئلة البحثية للدراسة واختبار فرضياتها، فإنه يمكن مناقشة المحاور التالية:

أولاً: أثبت البحث وجود قناعة لدى العاملين والمستثمرين والمهتمين بالقطاع الخيري بكفاءة الاستثمار مع القطاع الخيري. هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصل إليه رحيم حسين والذي أكد توجس الكثير من اعتبار الوقف آلية تمويلية ضمن آليات التمويل التضامني منعا لخروج الوقف من وظيفته الأساسية وتحويل المؤسسة الوقفية إلى مؤسسة تجارية تهدف لتعظيم عوائدها المالية على حساب العوائد الإجتماعية.

ثانياً: بين البحث أن الاستثمار مع القطاع الخيري يساهم بدرجة كبيرة جداً في زيادة كفاءة القطاع الخيري. كما أظهرت النتائج أن من أهم ما يشير لهذه المساهمة الكبيرة للاستثمار في زيادة كفاءة

القطاع الخيري تتمثل في العديد من الجوانب منها: تطوير قدرات فريق العمل بالمنظمة، توفير الاحتياجات المالية بالقدر الكافي، تحسين أداء القيادات الإدارية بالمنظمة، تحسين الأداء اليومي، إضافة إلى ذلك مساهمة الاستثمار في القطاع الخيري في جودة خطط العمل العام بالمنظمة الخيرية. هذه النتيجة تتوافق مع النتيجة التي توصلت إليها حليلة سعيد والتي خرجت بأن إبرام الشراكات مع القطاع الخاص ذات الاهتمامات المشتركة سيشكل نقلة نوعية في عمل تلك المؤسسات وفي زيادة إنتاجها وفي فعالية وكفاءة أداءها.

ثالثًا: أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.01$) بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع. وبالتالي فإن ذلك يعزز وجود جدوى اقتصادية للاستثمار مع القطاع الخيري بمنطقة مكة المكرمة، وذلك من خلال المشاريع الحيوية في القطاع، كما أن الاستثمار معه يساهم بفعالية في دفع عجلة الإنتاج وجودة الخدمات التي يعمل فيها القطاع الخيري في معظم تلك المشاريع. هذه النتيجة لا تتفق مع النتيجة التي توصل إليها دليل الشراكة بين الجهات الخيرية والشركات والتي أكد الدليل على أن التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية تواجهه مجموعة من الصعوبات مثل: ضعف استخدامهم للتقنية - تركيزهم على الدعم المالي المباشر - عدم التفرد من قبل منسوبي الجمعيات - عدم القدرة على التواصل مع الجمعيات - عدم كفاءة القيادات في الجمعيات - تكرار البرامج والمشروعات - عدم وجود خطط عمل واضحة ودقيقة - قلة الاحترافية في عمل الجمعيات. كذلك لا تتوافق هذه النتيجة مع النتيجة التي قدمها صالح بن عبدالله اليوسف والذي أثبت أن أهم أسباب ضعف الشراكات في جمعيات رعاية الأيتام هو عدم وجود إدارة مختصة وعدم وجود موظفين مؤهلين في تلك الجمعيات لبناء شراكات إستراتيجية.

رابعًا: تميز البحث عن غيره من البحوث من خلال الخروج بنتائج كمية تتصل بكفاءة الاستثمار مع القطاع الخيري، حيث أظهرت نتائج تحليل التباين لكشف دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءته، أنه ليست هناك فروق ذات إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha < 0.01$) تعزى لاختلاف المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة المشاركين في الدراسة (العمر، الخبرة، الحالة الاجتماعية، ومجال عمل المستجيب والمؤهل التعليمي). وبالتالي فإن هذه النتيجة تشير إلى:

- أ. أن جميع قطاعات المجتمع السعودي (بصرف النظر عن متغيراتهم الشخصية والديموغرافية) يعتقدون أهمية تشجيع الاستثمار مع هذا القطاع الحيوي لدوره في خدمة العديد من الأطراف.
- ب. وجود توافق بين أفراد العينة باختلاف فئاتهم العمرية، الخبرة العملية، الحالة الإجتماعية، مجال العمل، واختلاف مؤهلاتهم العلمية.

١٢. نتائج وتوصيات البحث

١.١٢. نتائج البحث

١. بالرغم من أن البحث قد طرح مشكلة عدم قناعة المستثمرين التقليديين بكفاءة الاستثمار مع القطاع الخيري الأمر الذي يمنع من امتداد نشاطاتهم لتشمل الاستثمار مع القطاع الخيري، إلا أن البحث أثبت وجود هذه القناعة لدي العاملين والمستثمرين والمهتمين بالقطاع الخيري.
٢. وفقا لوجهة نظر أفراد عينة الدراسة فإن الاستثمار مع القطاع الخيري يساهم بدرجة كبيرة جداً في زيادة كفاءة القطاع الخيري.
٣. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار مع القطاع الخيري وزيادة كفاءة القطاع الخيري، ووفق هذه النتيجة نجد أن الاستثمار مع القطاع الخيري يساهم في زيادة كفاءة القطاع الخيري، وتتمثل هذه المساهمة بشكل واضح في تطوير قدرات فريق العمل بالمنظمة، توفير الاحتياجات المالية بالقدر الكافي، إضافة لتحسين أداء القيادات الإدارية بالمنظمة.
٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة البحث تعزى للمتغيرات الشخصية للمستجيبين، وتحديداً أوجد التحليل النتائج التالية:
 - (١) ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف الفئة العمرية.
 - (٢) ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف الخبرة العملية.
 - (٣) لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة المشاركين حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف الحالة الاجتماعية لهم.

٤) لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف مجال عمل المستجيب.

٥) لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول إسهام الاستثمار مع القطاع الخيري في زيادة كفاءة القطاع الخيري تعزى لاختلاف المؤهل التعليمي.

٢.١٢. توصيات البحث

في ضوء ما خلص إليه البحث من نتائج، يوصي البحث بما يلي:

١. يوصي البحث بتشجيع أفراد المجتمع من أفراد ومؤسسات ورجال أعمال للاستثمار مع القطاع الخيري في منطقة مكة المكرمة بشكل خاص وعلى مستوى المملكة العربية السعودية بشكل عام، وذلك من خلال منح المزايا التشجيعية وغيرها.
٢. يتوجب زيادة الوعي بين المتعاملين مع القطاع الخيري بأهمية الاستثمار مع هذا القطاع وفق الأسس التجارية البحتة لما يعود ذلك بالمنافع والمتمثلة في تحسين كفاءة القطاع من خلال تطوير قدرات فريق العمل بالمنظمة، توفير الاحتياجات المالية المناسبة، تحسين أداء القيادات الإدارية بالمنظمة، تحسين الأداء اليومي وغيرها.
٣. هناك أهمية كبيرة لوضع التشريعات المناسبة للاستثمار مع القطاع الخيري والتي تشجع على الاستثمار مع القطاع وخاصة التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، حيث إن مشاركة القطاع الخاص تعود بالنفع الاقتصادي للمستثمر، وتعزز من تنوع الاستثمارات فيه لوجود تجارب سابقة للقطاع الخاص في الاستثمار في مختلف القطاعات.
٤. توسيع المواعين الاستثمارية للقطاع الخيري لتشمل قطاع النقل، قطاع الخدمات العامة، القطاع الصناعي، الخدمات السياحية، المجال الزراعي، الأسهم والسندات والصكوك الإسلامية، العقارات، المجال الصحي وغيرها من المجالات الاستثمارية.
٥. على القائمين بإدارة منظمات القطاع الخيري والقائمين على مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين إعادة النظر في طريقة تفكيرهم فيما يخص الاستثمار في هذه المرحلة حتى تستوعب خطوات التحول إلى التغيير والعمل معا في تأسيس قاعدة قوية يمكن الانطلاق منها نحو استثمار يحقق لكلا الطرفين أهدافه.
٦. تبني منظمات القطاع الخيري اساليب جديدة تتوافق مع هذه المرحلة المهمة وإعادة بناء هياكلها الإدارية بطريقة إبداعية تقود المنظمة لرسم طريق واضح وآمن يسير بها على المدى

- البعيد؛ لتحقيق أهدافها واستخدام مواردها بطريقة مثلى في الصرف على أنشطتها وكذلك في تنمية هذه الموارد.
٧. على منظمات القطاع الخيري أن لا تغفل عن بناء سمعة جيدة من خلال المصادقية والمعرفة العالية التي تجعل من الأفكار الإبداعية واقعاً ملموساً.
٨. يلزم القائمين على بناء هياكل منظمات القطاع الخيري تفهم العقبات والاحتياجات التي ينظر إليها المجتمع باهتمام وإدخال أساليب جديدة للوصول إلى ذلك.
٩. على منظمات القطاع الخيري ملاحظة عدم حصر مسؤولية الاستثمار في شخص واحد، بل يجب أن يكون عمل إدارة متكاملة ومتفرغة لهذه المسؤولية كما ينبغي أن يكون العاملون بإدارة الاستثمار متخصصين في هذا المجال، وأن يقوموا بالاستعانة بمن هم أكثر خبرة إذا دعت الحاجة لذلك.
١٠. التنسيق بين كافة منظمات القطاع الخيري وعمل ائتلافات والدخول في مشاريع استثمارية بحرص متق عليها سواء مع بعضها البعض كمجموعة أو كمجموعة مع مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين.
١١. ضرورة إستعادة منظمات القطاع الخيري من أصولها ورأسها أو أي عنصر قوة في المنظمة مثل الخبرات والكفاءات في الاستثمار، وتقديم مشاريع ذات أفكار استثمارية متطورة مدعومة بدراسات جدوى متكاملة ومن ثم اختيار الشريك المناسب من مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين وعرضها عليهم وبناء جسور تواصل معهم.

قائمة المراجع والمصادر

١. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٣٥٩/٩).
٢. أحمد شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٤).
٣. أحمد فتحي النجار، الاستثمار الآمن في المؤسسات الخيرية، https://www.alukah.net/culture/0/90306_7/4/2019.
٤. إسماعيل محمد شندي، محمد عبد الفتاح شاهين، العمل التطوعي من منظور إسلامي، مؤتمر العمل التطوعي في فلسطين: واقع وطموحات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، (٢٠١٣).
٥. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (٢٠١٠).
٦. خديجة احمد محمد بامخرمة، أهمية الكفاءة والفعالية في المؤسسات، <https://almanalmagazine.com>، (٢٠١٦).
٧. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن، (١٩٩٧).
٨. طاهر فاضل البياني، وآخرين، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٩٩).
٩. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوي العلمية، عمان (الأردن)، (٢٠١٥).
١٠. مجد فراريجة، الفرق بين الكفاءة والفعالية، (٢٠١٧) مال واعمال <https://mawdoo3.com/>، ٢٠١٩.
١١. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (الإصدار الرابع)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، (٢٠٠٤).
١٢. محمد البناء، الاقتصاد التحليلي (مدخل حديث لتحليل المشاكل الاقتصادية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠٨).
١٣. محمد سعيد أحمد، الكفاءة والكفاية والفعالية، مجلة التجاريين، نقابة التجاريين (العدد الخامس)، (١٩٧٩).
١٤. محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام (المنصورة: دار الوفاء، (١٩٩٥).
١٥. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية (المجلد السابع)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (٢٠١٥).

١٦. محمد الضبعي، القطاع غير الربحي ثالث اضلاع التنمية المستدامة بالسعودية، صحيفة اقتصاد اليوم (٢٠١٦)،

١٧. الموسوعة الحرة، السعودية، (٢٠١٨) <https://2u.pw/LgIWx>، ١٠/٧/٢٠١٩.

البحوث العلمية المنشورة:

١. برناردين أكيوتوبي وآخرين، الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧م.

٢. حلیمه سعید، تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المؤتمر الدولي حول الادارة العامة تحت الضغط، رام الله - بيرزيت، ٣ - ٥ يوليو ٢٠١٧م.

٣. رحيم حسين، نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر: الآليات والأدوات (صياغة منهجية ونمذجة)، مجلة الإقتصاد الإسلامي، يونيو ٢٠٢١م، الجزائر.

٤. صالح بن عبدالله اليوسف، الشراكات الاستراتيجية ودورها في تحقيق أهداف وخطط جمعيات ومؤسسات رعاية الأيتام ومعالجة فجوتها، للمؤتمر العالمي الثاني لرعاية الأيتام، مملكة البحرين، ديسمبر ٢٠١٨م.

٥. دليل الشراكة بين الجهات الخيرية والشركات: دراسة على مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية مقدمة من منظمة مراس، برعاية وقف سعد وعبد العزيز، ١٤٣٥هـ.

٦. محمد بن يحيى آل مفرح، القطاع الخاص والمسؤولية المجتمعية، ورقة قدمت للمؤتمر الخليجي الرابع تحت شعار (نحو عمل خيري للجميع)، البحرين، مارس ٢٠١٠م.